الدليل الارشادي لعمل دائرة تسجيل الشركات في العراق

برعاية واشراف

الاستاذ رشـــاد خلف هاشـــم

مدير عام دائرة تسجيل الشركات

اعداد

اســـراء محمد ناصـــر

ومشاركة

مهند محمد مهدي
رسالة حبيب توفيق
سمر كامل عزي
عدي حسن فرحان
اشواق عبد الواحد
ندى نوري محمد

الفـهـرس

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة السيد الوزير	٤
كلمة السيد المدير العام	٥
المراحل التاريخية لتسجيل الشركات في العراق	٨-٧
الهيكل التنظيمي لدائرة تسجيل الشركات	١١-٩
دليل التشريعات	١٥-١٣
دليل النماذج للعقود	٢٣-١٧
دليل الخدمات	٦٠-٢٥
دليل الخدمات الادارية	٣٠-٢٥
دليل خدمات التأسيس والتسجيل	٤٩-٣٢
دليل خدمات ما بعد التأسيس والتسجيل	٦٠-٥٠
دليل الاجور	٨٠-٦٥

فهرس المخططات

الموضوع	رقم المخطط	رقم الصفحة
هيكلية دائرة تسجيل الشركات	١	٩
خدمة الاستعلامات الالكترونية	٢	١٠
الخدمات المعززة بالدفع الالكتروني	٣	١١
خدمات التسجيل والتأسيس	٤	٣١

كلمة معالي السيد وزير التجارة

((بسم الله الرحمن الرحيم))

يسرني أن أتوجه بكلمتي هذه إلى جميع أصحاب الشركات والمحامين الكرام من خلال هذا الدليل الإرشادي التجاري الهام، الذي تصدره دائرة تسجيل الشركات إحدى الدوائر الأساسية في وزارة التجارة، حيث تضطلع بدور محوري في تنظيم بيئة الأعمال داخل العراق من خلال تسجيل وتأسيس ومتابعة الشركات الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى تنظيم عمل الوكالات التجارية ومتابعة تنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بعمل الدائرة.

من خلال هذا الدليل، نسلط الضوء على المهام والإجراءات والخدمات التي تقدمها الدائرة، بما يضمن الشفافية والدقة وسرعة الإنجاز في التعامل مع المواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين، كما يعزز من فاعلية الإدارة المؤسسية للشركات في البلاد.

وفيما يتعلق بالتزامنا ببرنامج الحكومة الإلكترونية، فقد حققنا إنجازاً في مجال التحول الإلكتروني في دائرة تسجيل الشركات الذي يهدف إلى إلغاء المعاملات الورقية وتوفير منصات رقمية لتقديم الطلبات ومتابعتها بسهولة، وهو ما يُعد خطوة استراتيجية نحو تطوير الأداء المؤسسي ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين ،وتعتمد هذه العملية على التكنولوجيا الحديثة في جميع مفاصل العمل، حيث تكمن أهمية هذا التحول في تسريع المعاملات من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الروتين، وتوفير خدمات إلكترونية فورية مع ضمان الشفافية والنزاهة، مما يحد من الفساد الإداري ويعزز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص.

نأمل أن يسهم هذا الدليل في توضيح الصورة الكاملة لطبيعة عمل الدائرة، وأن يكون مرجعًا للجهات ذات العلاقة لتسهيل إجراءاتها وتيسير معاملاتها، دعمًا لعجلة التنمية الاقتصادية والاستثمار في عراقنا العزيز.

د. أثير داود سلمان

وزير التجارة

كلمة السيد مدير عام دائرة تسجيل الشركات

قد لا يخفى على البعض بأن دائرة تسجيل الشركات تمارس مهام متعددة بالإضافة الى مهامها الاجرائية الخاصة بتأسيس وتسجيل الشركات وتنظيمها وحماية حقوق الدائنين من الاحتيال وحماية حاملي الاسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي اغلبية الاسهم فيها من الاهداف الجوهرية التي رسمها القانون والتي حرصنا على تحقيقها بالدرجة الاساس بغية خلق بيئة امنة للنشاط التجاري سواء كان ذلك بحفظ حقوق المساهمين وتوخي الدقة في الاجراءات ومراعاة الموضوعية والشكلية في المصادقة على قراراتهم او من خلال اتباع منهج الارشفة الالكترونية التي تحول دون فقدان او التلاعب بوثائق الشركات .

كما حرصنا على تعزيز توفير المعلومات للملاك المتعلقة بقرارات تؤثر على استثماراتهم وشركائهم والذي نعتقده من وجهة نظر شخصية بأن الادارة التي تحرص على تحقيق اهداف القانون لا تدخر جهدا بإيجاد كل ما من شأنه ان يسهل على المستفيدين من خدماتها سواء كان ذلك على المستوى الارشادي والتوجيهي او على مستوى تبسيط الاجراءات والله من وراء القصد.

رشاد خلف هاشم

مدير عام دائرة تسجيل الشركات

رؤية الدائرة

بناء نظام متطور وحديث لتسجيل الشركات يواكب المعايير الدولية يسهم في تحسين بيئة الاعمال ويعزز من جاذبية العراق للاستثمار المحلي والاجنبي من خلال التحول الرقمي والشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات .

رسالة الدائرة

خلق بيئة افضل للنشاط التجاري في العراق ورفع درجة تصنيف العراق فيه ضمن التصنيف الدولي

هدف الدائرة

تسهيل عملية تاسيس وتسجيل الشركات ودعم الاقتصاد الوطني لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية للتطوير المؤسسي الرقمي لتطبيق الحوكمة الالكترونية بشكل كامل وبكفاءة وشفافية

المراحل التأريخية لتسجيل الشركات في العراق

المرحلة الأولى: العهد الملكي

في بداية القرن العشرين تأسست دائرة تسجيل الشركات بموجب البيان رقم ٢٦ الصادر بتاريخ ١٩١٩/٦/٢ من الحاكم المدني العسكري العام خلال الحرب العالمية الأولى وقامت بتطبيق قانون الشركات الهندي رقم (٧) لسنة ١٩١٣ وأنيط تنفيذ هذا القانون في حينه بوزارة المالية ثم وزارة الاقتصاد وكان رئيسها هو الوزير نفسه (وزير الاقتصاد) وهو المرحوم إبراهيم كبة وقبله في العهد الملكي عبد المجيد محمود القره غولي

المرحلة الثانية: مديرية تسجيل ومراقبة الشركات العامة

تتمثل هذه المرحلة بمديرية التسجيل و مراقبة الشركات العامة التي استحدثت بموجب نظام وزارة التجارة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وحددت مهامها وواجباتها القانونية وأقسامها وشعبها وتولى شؤونها مدير عام مسؤول عن أعمالها أمام الوزير حيث كانت مسؤولة عن تسجيل الشركات ومراقبتها وأخذت على عاتقها تطبيق قانون الشركات التجارية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ الذي حل محل القانون الهندي كأول تشريع عراقي مختص بتسجيل ومتابعة الشركات بكافة أنواعها وجنسياتها .

وفي عام ١٩٧٧ الغيت المديرية والحقت بمديرية الرقابة التجارية في ديوان وزارة التجارة عام ١٩٨٣ مدراؤها محمد نايف الشبلي والسيد أبو طالب عبد المطلب الهاشمي / وكالة والدكتور نزار العيسى وكالة والسيد عبد العزيز صادق .

وبما أن القانون المذكور جرت عليه تعديلات وتداخلت معه قرارات ليتلائم مع الوضع السياسي آنذاك فقد أصبحت الأحكام القانونية فيه متناثرة لذا اقتضى إعادة النظر في هذه الأحكام و توحيدها تحقيقا لمبدأ وحدة التشريع تمثلت في إصدار قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣.

-كانت الدائرة تشغل بناية المندوب السامي البريطاني في بداية شارع الرشيد من جهة الباب الشرقي لبغداد والان هي متحف الزعيم عبد الكريم قاسم مدراؤها العامون عبد الكريم محسن الربيعي والسيد كاظم حسين السعدي والمرحوم عبد الأمير محمد علي الخفاجي والسيد امين مرعيد الكبيسي.

المراحل التأريخية لتسجيل الشركات في العراق

المرحلة الثالثة: الجهاز المركزي لتسجيل الشركات

وبموجب قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ استحدث الجهاز المركزي لتسجيل الشركات الذي ارتبط بلجنة تنظيم التجارة وقد رأس الجهاز وزير التجارة آنذاك وأداره مدير عام الجهاز (مسجل الشركات) وفي منتصف عام ١٩٨٧ صدر قرار بإلغاء لجنة تنظيم التجارة وارتباط الجهاز المركزي لتسجيل الشركات بمركز الوزارة واعتبر قسما من أقسامها وفي الشهر الثاني من عام ١٩٨٨ تشكلت دائرة تسجيل الشركات بالأقسام التالية:

١-قسم الشركات الوطنية.

٢-قسم الشركات الأجنبية.

٣-قسم الوكالات التجارية.

٤- قسم الإحصاء .

٥- قسم المراقبة والتفتيش

المرحلة الرابعة: دائرة تسجيل الشركات

تم صدور قانون الشركات الحالي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وتم الغاء الجهاز وتم تسميته دائرة تسجيل الشركات وعين السيد معروف إبراهيم الراوي مدير عام لها .

وبعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ صدر أمر سلطة الائتلاف رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٤ الذي علق بعض مواد قانون الشركات المذكور وعدل البعض الآخر لحدوث تغييرات هامة وكبيرة في النظام الاقتصادي ولغرض استفادة رجال الأعمال العراقيين والمشاريع العراقية من تطبيق معايير وشروط موحدة وواضحة على إجراءات تأسيس الشركات واستثمار الأموال فيها والحاجة إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية في العراق وتحويل نظامه الاقتصادي من نظام مركزي غير شفاف إلى نظام يعتمد على السوق الحر ويتسم بقدرته على الاستمرار في النمو الاقتصادي عن طريق تأسيس قطاع خاص حيوي من خلال وضع تطوير سياسات من شأنها تنظيم وتسهيل تدفق رأس المال إلى المشاريع التجارية العراقية والاستثمار الخاص في العراق .*

• تم اخذ بعض المعلومات من أرشيف الشركات القديمة ، وذاكرة الست انيسة خضير عباس مدير قسم الشركات المحدودة اثناء فترة الثمانيات

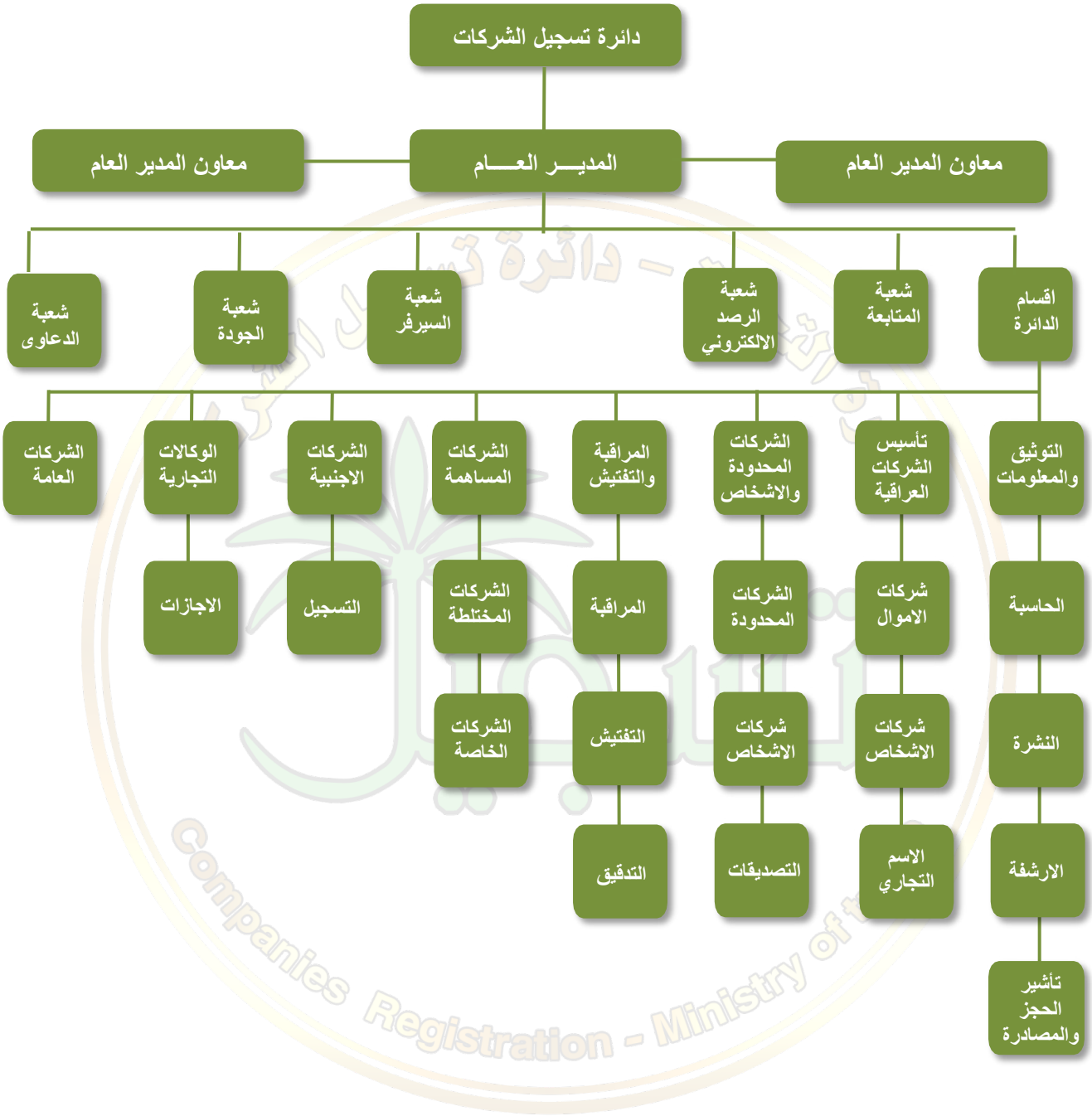
دائرة تسجيل الشركات
معاون المدير العام
المديـــر العـــام
معاون المدير العام
شعبة الدعاوى
شعبة الجودة
شعبة السيرفر
شعبة الرصد الالكتروني
شعبة المتابعة
اقسام الدائرة
الشركات العامة
الوكالات التجارية
الشركات الاجنبية
الشركات المساهمة
المراقبة والتفتيش
الشركات المحدودة والاشخاص
تأسيس الشركات العراقية
التوثيق والمعلومات
الاجازات
التسجيل
الشركات المختلطة
المراقبة
الشركات المحدودة
شركات الاموال
الحاسبة
الشركات الخاصة
التفتيش
شركات الاشخاص
شركات الاشخاص
النشرة
التدقيق
التصديقات
الاسم التجاري
الارشفة
تأشير الحجز والمصادرة

مخطط رقم (1)

مخطط رقم (2): خدمة الاستعلامات الالكترونية

مخطط رقم (3): الخدمات المعززة بالدفع الالكتروني